موقع شركات البلدان النامية
من ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية

فريد يبالة*

Résumé

En effet, l'évènement de la multinationalisation reste en général et à ce jour concentré dans les pays développés, en tant que zone géographique à la fois originelle et attractive des investissements directs des firmes multinationales dans le monde ; voir leurs part continue à s'accentuer au détriment des pays en voie de développement.

Et cela malgré l'essors indéniable des entreprises multinationales originaires des pays de tiers- monde, et qui sont concentrés à leurs tours dans peu de ces pays, constituant un ensemble dit : "nouveaux pays industrialisés", tel que la Corée du Sud. Et selon leurs caractéristiques ; ces entreprises se différent des entreprises mondiales selon un certain nombre d'aspects, sachant que les firmes multinationales américaines occupent toujours la première place mondiale.

* أستاذ مساعد صنف أ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

ملخـــــص:

في الواقع تبقى ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية إلى يومنا هذا متمركزة عامة في الدول المتقدمة كمنطقة جغرافية أصل وجذب في آن واحد للاستثمارات المباشرة في العالم، فيما تبدو حصتها تتعزز باستمرار على حساب البلدان النامية.

وهذا بالرغم من انبعاث الشركات المتعددة الجنسية من أصل البلدان النامية، الذي لا يمكن إنكاره، والتي تتركز بدورها في عدد قليل من تلك الدول، والمشكل لمجموعة تدعى ((الدول المصنعة الحديثة))، مثل كوريا الجنوبية. وحسب خصائصها فان تلك المؤسسات تختلف عن المؤسسات العالمية في عدد معين من المحاور، في حين تبقى الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية تحتل دائما المرتبة الأولى عالميا.

مقدمة

ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية ظاهرة قديمة ولكن الأعمال حول هذه الشركات حديثة العهد نسبيا، فلم يهتم الباحثون بها إلا بعد 1950، وكان الفرنسي "موريس بيى " (Maurice bye) من جامعة باريس واحد من بين المؤلفين الأوائل لتلك الأعمال، وذلك عندما تناول في محاضرته للدكتوراه 1953 لـ « الوحدات الكبرى ما بين الأقطار» والتي عَرفها بأنها " مجموعة متكاملة من التنظيمات الإنتاجية المراقبة في مختلف الأقطار من مركز واحد للقرار "[1].

[1] Jean-Louis Mucchielli, Multinationales et Mondialisation, Eds du seuil, Paris, 1998. p : 16.

إلا أن في 1960 فقط ومن خلال أطروحة الدكتوراه للمؤلف الكندي "ستيفان أيمر" (Stephen hymer) أخذت نظرية الشركات المتعددة الجنسية في البروز بصورة حقيقية، كما أكد هو أيضا في أطروحته علي مراقبة المؤسسة الأجنبية أين تحقق فيها الاستثمار[1].

التوجهات والتقديرات الواقعية للشركات المتعددة الجنسية

في الواقع، في سنوات الخمسينيات من القرن العشرين كانت الاستثمارات الدولية المباشرة من فعل الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية التي عملت على تطوير منشاتها في أوروبا مع إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وفى سنوات الستينيات ظهرت الشركات المتعددة الجنسية الأوروبية ثم في سنوات السبعينيات بدأت الشركات اليابانية الاستثمار في دول آسيا، وبعدها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الفترة.[2]

وبقيت الشركات المتعددة الجنسية في تزايد مستمر من حيث العدد، ومن حيث القوة. فمن الناحية الأولى وفى1970 كان العدد 7000 وفى بداية سنوات التسعينيات من القرن العشرين أصبح العدد 35000[3] وحسب منظمة الأمم المتحدة فقد أحصت 44508 شركة تدعى "متعددة الجنسية" تملك 276660 فرعا عبر العالم (إحصائيات لـ 1995)[4].

ومن الناحية الثانية فانه حسب مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (CNUCED) تحقق 60000 شركة متعددة الجنسية ثلثي (⅔) التجارة

---

[1] Ibid., p : 17.
[2] Michel RAINELLI, Les stratégies des entreprises face a la mondialisation, Eds. MANAGEMENT, Paris, 1999. p : 27.
[3] Cahiers Français, l'économie mondiale, n°269 Jan/ Fev. 1995, article : Frédérique Sachwald, La mondialisation des entreprises, p : 57.
[4] ONU, Rapport sur l'investissement mondial, Genève, 1997.

العالمية وتحقق الفروع التابعة لها رقم أعمال يفوق مجموع أو إجمالي التجارة العالمية وبما يعادل 10 ٪ من الإنتاج العالمي. ونصف صادرات المنتجات الصناعية هي محققة من قبل الشركات المتعددة الجنسية. كما أن 40 ٪ من الصادرات العالمية هي مراقبة من طرف مئة كبرى الشركات.[1]
وبالإضافة إلى ذلك فان الشركات المتعددة الجنسية متواجدة في كل القطاعات وفى كل أنحاء العالم وليس بالضرورة بالحجم الكبير لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة استطاعت هي أيضا العمل على المستوى العالمي والالتحاق بظاهرة الشركات المتعددة الجنسية ولكن السؤال الهام الذي يمكن أن نطرحه هنا هو: **ما موقع شركات البلدان النامية من ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية ؟**

نصيب شركات البلدان النامية من ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية

على أساس إحصائيات منظمة الأمم المتحدة لـ 1995 فان 82 ٪ من الشركات المتعددة الجنسية هي من أصل الدول المتقدمة و18 ٪ الباقية آتية أساسا من«البلدان المصنعة الحديثة» (NPI) مثل كوريا، هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، المكسيك والبرازيل. أما بالنسبة للدول المصنعة فان الدول الخمسة الكبرى الأصل للشركات المتعددة الجنسية هي : الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان، ألمانيا، فرنسا، التي تمثل مصدرا لأكثر من نصف 44508 شركة.
وبينت إحصائيات أخرى أن الشركات المتعددة الجنسية المائة(100) الأولى تمثل حوالي خمس($1/5$) المخزون العالمي من الاستثمارات الدولية ب 1700 مليار دولار من الأصول في الخارج في 1995. وتعتبر دول

[1] Jacques Fontanel, Géoéconomie de la globalisation, O.P.U. Alger 2005, p : 225.

الاتحاد الاوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان هي الدول الأصل لـ 87 من 100 شركة متعددة الجنسية الأولى. وهذا ما يلاحظ في الجدول أسفله مع الإشارة إلى أن حصة الأسد من تلك الشركات هي من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية التي تبقى البلد الرئيس الأصل لأكبر الشركات المتعددة الجنسية بـ: 32 مؤسسة عام 1994، متبوعة باليابان ثم ألمانيا، فرنسا وبريطانيا 21، 11، 9، 9 على التوالي.

المصدر الجغرافي لمئة شركة متعددة الجنسية الأولى (1981، 1990، 1994)

البلد / السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	اليابان	بريطانيا	ألمانيا
1981	49	10	9	7	13
1990	26	13	12	11	9
1994	32	9	21	9	11
البلد / السنة	سويسرا	السويد	ايطاليا	هولندا	بلجيكا
1981	2	1	3	3	1
1990	5	5	4	2	2
1994	5	3	3	3	1

Source : ONU , Rapport sur l'investissement, Genève, divers années.

لكن في واقع الأمر وفي بداية الثمانينات ظهرت موجة جديدة من الشركات المتعددة الجنسية أطلق عليها اسم«شركات العالم الثالث المتعددة الجنسية» وهي عامة من أصل«الدول المصنعة الحديثة» ككوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة وكذلك البرازيل والمكسيك، بل يمكن أن تعود أيضا إلى دول أخرى اقل تقدما مثل:الهند وتركيا.[1]

ففي 1980 تم تقدير 2000 كعدد الفروع الممتلكة في الخارج لما يقرب من 960 شركة من أصل العالم الثالث...[2]

[1] Jean – louis Mucchielli, o p. cit. , p : 34.
[2] Ibid, p : 34.

وتبدو كوريا كبلد رئيسي لأصل هذه الشركات فمنذ بداية سنوات 80 احتلت 3 شركات كورية مرتبة من بين 100 اكبر الشركات العالمية:" سمسونغ " (Samsung)، " دايو " (dæwoo)، و" لوكي غولد ستار" (Lucky Gold Star)، وكانت " هيونداى " (Hyundai) المجموعة الكورية الرابعة غير البعيدة عن سابقتها.

ورصدت المجلة الأمريكية " فورتن " (Fortune) أن من بين 500 أولى الشركات العالمية يوجد 11 مجموعة كورية تملك ما يقرب من 30 فرع للإنتاج في الخارج و670 وحدة تابعة من كل الأنواع في آسيا بل في أوروبا وأمريكا.[1]

وعلى سبيل المثال تمثل صادرات " دايو "(Daewoo) 10 ٪ من اجمالى صادرات كوريا. ولهذه الشركة اليوم 5 منشات في فرنسا وتتواجد في العديد من الدول الغربية الأخرى. ومجموعة" سمسونق "(Samsung) تقيم أساسا بدورها بالبرتغال، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، تايلاند، وفى المكسيك واسبانيا للتركيب أو إنتاج التليفزيونات الملونة، آلات التصوير، الثلاجات، .....

تعددت أكثر الشركات المتعددة الجنسية من أصل البلدان النامية في بداية سنوات التسعينيات مؤكدة بذلك على طموحاتها المتواضعة بالاستثمار في مناطقها وفى البلدان النامية الأخرى بل في أوروبا وأمريكا أيضا.[2]

شهدت الشركات المتعددة الجنسية للبلدان المصنعة الحديثة (NPI) أساسا في سنوات 90 توسعا اكبر حيث من بين 3250 شركة متعددة الجنسية من

---

[1] Michel rainelli, op.cit., p : 34.

[2] Cahiers français, l'économie mondiale, n 269, janvier-fevrier, 1995, article :frederique Sachwald, la mondialisation des entreprises, p : 57.

أصل البلدان النامية، سجلت منظمة الأمم المتحدة (1992 – 1994) 668 شركة كورية في 1988 و1049 شركة في 1992. وإذا كانت كوريا تبدو كبلد رئيسي لمصدر تلك الشركات فان هذه التعددية جرت كذلك لشركات تايوان، هونغ كونغ (500 شركة)، سنغافورة. وفى أمريكا اللاتينية نجد الشركات البرازيلية هي الأكثر ديناميكية ب 566 شركة متعددة الجنسية في 1992.[1]

إن انبعاث الشركات المتعددة الجنسية من أصل البلدان النامية يدفع إلى التساؤل عن مميزات هذه الشركات، هل تمثل صورة متطابقة لصورة الشركات المتعددة الجنسية من أصل البلدان المتقدمة أم أنها تتميز بخصائص خاصة بها ؟

الخصائص العامة لشركات البلدان النامية المتعددة الجنسية

بينت بعض الدراسات الحديثة عددا معينا من خصائص « التعددية الجنسية » للشركات ذات الأصل من الدول النامية. إلا أن هذه الخصائص لا تسمح بتصنيفها على أنها ظاهرة متميزة تختلف عن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية من ذات الأصل من الدول المتطورة[2]، ويمكن تحديد هذه الخصائص في النقاط التالية:

1 – توجه شركات البلدان النامية المتعددة الجنسية من الناحية الجغرافية نحو الاستثمار المباشر في مناطق الجوار. فالشركات المتعددة الجنسية الآسيوية تفضل الاستثمار بإقامة فروع لها في الدول المجاورة، مثل اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند والفلبين. أما شركات أمريكا اللاتينية المتعددة

[1] Michel rainelli, op.cit.,p :35.
[2] Michel delapierre et chrstian milelli, ed.vuibert, paris, 1955.p :112.

الجنسية المستثمرة في الخارج فهي تتجه أيضا نحو دول الجوار كالمكسيك والبرازيل والأرجنتين. وبالتالي مثل هذه التدفقات من الاستثمارات المباشرة الجوارية من شانها أن تساهم في التطور المتجانس لتلك المناطق من جهة وتشكيل أقطاب جهوية قوية من جهة أخرى؛

2 – تعمل شركات البلدان النامية للحفاظ على حصصها في سوق التصدير من خلال صادراتها التي بقيت تركز تقريبا على المنتجات النمطية "produits standardisés"؛

3 –اعتماد شركات البلدان النامية المتعددة الجنسية في الإنتاج على تقنيات تكنولوجية متوسطة، ولكن بتكييف أكبر مع تكلفة العوامل ومع مقاييس النوعية لدول أخرى أقل تقدما؛

4 – حجم شركات البلدان النامية المتعددة الجنسية يأخذ عامة شكل المؤسسات المتوسطة والتي ترتكز أساسا على المنتجات الكثيفة العمل (يد عاملة رخيصة)؛

5 – توجه استثمارات شركات البلدان النامية نحو إقامة الأشكال التعاقدية والتعاونية في إطار عقود التعاون مع البلدان المضيفة والمتمثلة أساسا في دول الجوار؛

6 – اعتماد شركات البلدان النامية المتعددة الجنسية على طرق تسويق مازالت بسيطة بالمقارنة مع تلك المعمول بها لدى الشركات المتعددة الجنسية من أصل الدول المتطورة؛

7 – تنحصر الدوافع الأساسية لشركات البلدان النامية للاستثمار في الخارج أساسا في البحث عن التموين بالمواد الأولية، وإقامة وحدات إنتاج لأجل رفع الأسواق الداخلية التي تحمي الواردات.

قد توجد مميزات عامة أخرى ولكن نظرا للمشكلة الإحصائية المتعلقة باستثمارات شركات البلدان النامية المتعددة الجنسية في الخارج، لا يمكن التوصل إليها في ظل غياب المعطيات الكافية لذلك.

الخاتمة:

بغض النظر عن تلك المشكلة أو غيرها يمكن القول وبصفة عامة إن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية مازالت إلى اليوم تتركز في الدول المتقدمة كمنطقة جغرافية أصل واستقطاب في آن واحد للاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسية في العالم، حيث تتعزز حصتها باستمرار على حساب البلدان النامية.

وهذا بالرغم من البروز غير المستهان للشركات المتعددة الجنسية من أصل بلدان العالم الثالث والتي تتركز هي الأخرى في عدد قليل من تلك البلدان والمكوّنة لما سمّي ب « البلدان المصنعة الحديثة »، وبحكم مميزاتها الخاصة بها تبدو هذه الشركات مختلفة في بعض الأوجه عن الشركات العالمية للدول المتقدمة التي تتصدرها الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية.

المراجع:

- Cahiers Français, l'économie mondiale, n°269 Jan/ Fev. 1995, article : Frédérique Sachwald, La mondialisation des entreprises.
- Jacques Fontanel, Géoéconomie de la globalisation, O.P.U. Alger 2005.
- Jean-Louis Mucchielli, Multinationales et Mondialisation, Eds du seuil, Paris, 1998
- Michel delapierre et chrstian milelli, ed.vuibert, paris, 1955.
- Michel RAINELLI, Les stratégies des entreprises face a la mondialisation, Eds. MANAGEMENT, Paris, 1999.
- ONU, Rapport sur l'investissement mondial, Genève, 1997.